



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

المجلس الشعبي الوطني

الجريدة الرسمية للمداولات

الإدارة والتحرير: المجلس الشعبي الوطني 18 شارع يوسف زيوخود - الجزائر الهاتف: 73.86.00 الفاكس: 74.03.89 ح - ب ج : عوڤ مجاسب 74 - 8123 مفتاح 63	الإشتراك السنوي	
	خارج الوطن 1.000 دج.	داخل الوطن 600 دج.
المطلوب من المشتركين إرسال لفائف الورق الأخيرة عند تجديد اشتراكاتهم، والإعلام بمطالبهم.		ثمن النسخة الواحدة 15 دج.

الفترة التشريعية الخامسة

الدورة العادية العاشرة

الجلسة العلنية المنعقدة

يوم الثلاثاء 17 أكتوبر 2006

فهرس

الاستماع إلى تدخلات السادة رؤساء المجموعات البرلمانية خلال مناقشة مشروع قانون المالية
لسنة 2007.

محضر الجلسة العلنية الثانية عشرة المنعقدة

يوم الثلاثاء 17 أكتوبر 2006 (ليلا)

الرئاسة : السيد محمد كناي، نائب رئيس المجلس الشعبي الوطني.

تمثيل الحكومة السادة : - مراد مدلسي، وزير المالية.

- محمد نذير حميميد، وزير السكن والعمران.

- محمد مغلاوي، وزير النقل.

- الهادي خالدي، وزير التكوين والتعليم المهنيين.

- اسماعيل ميمون، وزير الصيد البحري والموارد الصيدية.

- مصطفى بن بادة، وزير المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية.

- عبد العزيز زباري، وزير العلاقات مع البرلمان.

يجري نقاشنا لمشروع قانون المالية والميزانية لسنة 2007 في ظرف سياسي عالمي يتأكد فيه يوميا أن العولمة أضحت تهدد الحضارة الإنسانية جمعا بالانقراض، حيث تنتشر الحروب والمضاربة، ويزداد الفقر، وتستهدف الأمم والدول والتنظيمات السياسية والنقابية التي تجسد وجود الأطر الوطنية.

فمن خلال العدوان على لبنان الشقيق، وفي حين يتواصل تذبذب الشعب الفلسطيني، تأكد أن مخطط الشرق الأوسط الكبير الأمريكي، يرمي إلى تفتيت كل الأوطان من الفليبيين إلى إسبانيا، حيث توسعت الرقعة، وإلى تكسيورها على أسس طائفية ودينية وعرقية من أجل تسهيل النهب الأجنبي للثروات. علما أن نسبة 62٪ من احتياطي البترول موجود في المشرق، وأن مخطط الشرق الأوسط الكبير والجديد الذي بدأ بالعدوان على لبنان، ما هو إلا محطة أولى، وهذا الأمر يستنطقنا، إذ نشاهد اليوم مدى بلوغ الوحشية في العراق جراء الاحتلال بقتل 650 ألف مدني من أجل فرض تقسيم العراق إلى ثلاث دويلات. وبالنسبة إلى الشعب الفلسطيني، يعني مخطط الشرق الأوسط الكبير التجويع والإبادة الجماعية لإجبار هذا الشعب على التخلي عن حقوقه الوطنية وحق العودة والحق في الأرض والأمة.

وفي هذا الظرف العصيب، نقول لإخواننا الفلسطينيين الرشد، الرشد، فمن المنتفع من الاقتتال بين الفلسطينيين؟ ليست

افتتحت الجلسة في الساعة العاشرة

والدقيقة الثالثة ليلا

السيد رئيس الجلسة : بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

نرحب في البداية بالسادة أعضاء الحكومة، والإطارات المرافقة لهم، وبأسرة الإعلام، ونقول للجميع: تقبل الله صيامكم.

كما جرت العادة، يقتضي جدول أعمال هذه الليلة الاستماع إلى تدخلات السادة رؤساء المجموعات البرلمانية، بعد أن استمعنا في أربع جلسات مطولة إلى تدخلات السيدات والسادة النواب.

للتذكير، تدوم المدة الزمنية المخصصة لكل رئيس مجموعة برلمانية، خمسة عشرة دقيقة، وأحيل الكلمة مباشرة إلى السيدة لويزة حنون باسم المجموعة البرلمانية لحزب العمال.

السيدة لويزة حنون : السيد رئيس الجلسة،

السادة الوزراء،

زميلاتي، زملائي،

السيدات والسادة الصحفيين،

مساء الخير، وصح فطوركم.

هذا الصدد، أن نواب حزب العمال يسعون من أجل الدفاع عن مصلحة الأمة، ومصلحة الشعب الجزائري، لأن موقف العمال يكمن دائما في تامين كل الخطوات الإيجابية والتحذير من كل القضايا والتوجهات السلبية. ورغم أن الأوامر لا تسمح بالنقاش وبالإثراء وبإدخال التعديلات، صوت نواب حزب العمال على التعديلات المدرجة في قانون المحروقات لسنة 2005، لا لكون حزب العمال عارض ذلك القانون الذي تراجع عن التأميمات، وكاد أن يقضي على بلادنا وعلى شركة "سونطراك" فحسب، أو لكون حزب العمال قام بحملة وجمع 900 ألف توقيع مطالبا رئيس الجمهورية بتنظيم استفتاء شعبي يسترجع السيادة على الثروة إنقاذا للجزائر، وإنما لكون المسألة تتعلق بمصير أمة، وأن التعديلات المقدمة تعد انتصارا لصالح الأمة، ولو بقيت بعض الإجراءات التي يجب أن تصحح هي الأخرى، بإمكان النواب اتخاذها قبل نهاية هذه الفترة التشريعية.

كما صوتنا على مشروع قانون المالية التكميلي رغم معارضتنا لبعض الأحكام القاضية بمزيد من الإعفاءات للمستثمرين الخواص، وصوتنا لأن ذلك القانون يتضمن إجراءات تتعلق بالاستثمار العمومي، وتتكفل بضحايا المأساة الوطنية، وبزيادة الأجور ومعاشات التقاعد، ولو بنسبة قليلة، وتهدف إلى استعمال أموال صندوق ضبط الإيرادات من أجل الحاجات الوطنية، وطالبنا بذلك منذ سنوات. لكن صوت نواب الحزب - انطلاقا من الانشغال نفسه المتعلق بمصلحة الأمة - ضد مشروع قانون الوظيفة العمومية الجديد، لأن المادة 19 منه تقضي بإدراج نظام التعاقد في الوظيف العمومي، مما يشكل خطرا على الموظفين، بل على الدولة وعلى التنظيمات النقابية التي سوف تزول.

كما صوتنا ضد مشاريع قوانين، كانت في صالح فئة قليلة من المستثمرين الخواص أو مست بتكامل التراب الوطني وذلك ببيع الأراضي العمومية. نعم، وضعنا في كل مسألة، المصلحة الوطنية أولا وقبل كل شيء.

كما تطرقنا إلى مشروع قانون المالية لسنة 2007 في ظروف مالية حسنة جدا، جعلت المواطنين ينتظرون كثيرا من تحسين في القدرة الشرائية وفي ظروف معيشتهم. وقد سجلنا في حزب العمال أن الاستثمارات العمومية في ميزانية التجهيز ضخمة،

القضية الفلسطينية، وإنما المحتل ومناصريه. (وسعيا منا لفك الحصار على إخواننا الفلسطينيين، وللتوضيح، يشرفنا قبول رئيس المجلس الشعبي الوطني تنظيم ندوة دولية لنصرة النساء الفلسطينيات أيام 9 و 10 و 11 ديسمبر تحت الرعاية السامية للسيد رئيس الجمهورية) مما يجعلنا نتذكر أنه في المرحلة الثانية سوف يستهدف مخطط الصحراء الكبرى منطقتنا بالمغرب، أي شمال إفريقيا بما فيها الجزائر، وذلك عن طريق الجنوب، الصحراء، الذي يندرج في إطار مخطط الشرق الأوسط الكبير، ويعلم الجميع أن الثروة موجودة في الصحراء بالذات.

وعليه، وحيث تتكاثف المساعي من خلال عملية التنصير، وهي عملية سياسية، ومن خلال تشبيه بعض الأطراف منطقة القبائل "بمونتينيغرو" أو "الصحراء الغربية"، نقول إن هناك خطرا وإنما في حالة استنفار، مما يتطلب تعبئة شعبية بواسطة الحريات الديمقراطية.

وهذا الأمر يعني بالنسبة إلى حزب العمال، التعجيل في تطبيق ميثاق السلم والمصالحة الوطنية بالتكفل بكل الملفات من أجل إزالة الذرائع، وأوراق الضغط وكذا استكمال مسار تكريس المساواة في مسألة ترسيم اللغة الأمازيغية كلغة رسمية إلى جانب اللغة العربية، وكذا في مسألة حقوق المرأة بإلغاء أحكام قانون الأسرة والتي ما تزال مجحفة في حقها، في حين يمنح لها كل من الدستور وقانوني الانتخابات والجنسية، المواطنة كاملة. إن الأمر يتعلق بإنقاذ البلاد والدفاع عنها.

هذا وارتأينا، في هذا الإطار، مراسلة رئيس الجمهورية بخصوص مشروع تعديل الدستور، لنؤكد ضرورة اتخاذ إجراءات دعم وحدة الجمهورية واستمراريتها، والتكفل بالمسائل الديمقراطية بل وحتى بالقضايا الاقتصادية، لأنه يوجد اليوم خلط متعمد بين اقتصاد السوق، الذي لا يتنافى أبدا مع التأميمات والقطاعات الاستراتيجية، والتشريعات الوطنية، وبين اقتصاد "البازار" والأكشاك الذي يعد اقتصاد حرب.

كما تطرقنا إلى كل المسائل التي لها علاقة بالسيادة الوطنية مثل تثبيت التأميمات وسيادة الدولة على الثروة.

أخواتي، إخواني.

في خضم مناقشة مشروع قانون المالية هذا، صوت نواب المجلس الشعبي الوطني على أوامر رئاسية.. وأريد التذكير في

أخواتي، إخواني،
هناك نقاش عن المفاهيم، حيث قيل لنا إنه لا يوجد فقراء في الجزائر بل يوجد معوزون! وعليه، اطلعت على ستة قواميس، ووجدت أن الفقير هو المعوز، والمعوز هو الفقير وهو الذي تنقصه الحاجات الضرورية، هذا يعني أن الأستاذ الجامعي والطبيب في الجزائر هما المعوزان، وهو أمر لا يمكن قبوله، نظرا إلى ما تتوفر عليه بلادنا من إمكانيات. والسؤال المطروح هو: كيف تنوي الحكومة تحقيق السلم الاجتماعي؟ هل تنوي توقيف سياسة التصحر وإغلاق المؤسسات والنهب؟ وهل تنوي الحفاظ على مناصب العمل؟ هل تنوي الحفاظ على حقوق العمال ومكاسبهم؟ هل تنوي تحسين القدرة الشرائية؟ أم أنها تنوي استعمال وسائل أخرى؟ نحن نقول إن الحلول موجودة وقابلة للتحقيق، وإن الأمر لا يتعلق بالاشتراكية أو بالرأسمالية، وإنما يتعلق بحلول قابلة للتجسيد بالنظر إلى الظروف الحالية. كما نعتقد أن قانون المحروقات باسترجاع تأميمه يثبت عدم وجود سياسة حتمية، وأنه في الإمكان تصحيح مسار الخصخصة والتصحر الصناعي، لأن فاقد الشيء لا يعطيه، ذلك أنه ينبغي على الدولة التكفل بالاقتصاد، كون درجة الخصخصة وصلت إلى أن أعطى الوزير المكلف بها موافقة الاستثمار في الأمن الداخلي لشركة أمريكية! وهذا خطر على الدولة، لأن خصخصة الأمن هي خصخصة الدولة! ألا نفتح تحقيقا عن هذه المسألة الخطيرة جدا؟ وإلا سنصبح مثل العراق وساحل العاج...

السيد رئيس الجلسة : شكرا السيدة لويزة حنون رئيسة المجموعة البرلمانية لحزب العمال، وأحيل الكلمة إلى السيد محمد بداوي رئيس المجموعة البرلمانية للنواب الأحرار.

السيد محمد بداوي : شكرا سيدي الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم، وبه أستعين.

السيد الرئيس،

معالي الوزراء ومرافقيهم،

الزملاء والزميلات النواب،

أسرة الإعلام،

الحضور الكرام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته، وتقبل الله منا ومنكم

الصيام والقيام.

حقيقة نراها مهمة ونؤيدها. مثلما سجلنا خطوات إيجابية وجهود تبذل في بعض القطاعات، ولكن لا وجود لأي إجراء خاص بالصناعة في حين لم نقم حتى بحصيلة اتفاق الشراكة أو بتقييم الوضع الحقيقي، والشأن نفسه فيما يخص الخصخصة، مع أننا سجلنا في مشروع قانون المالية وجود تشجيعات موجهة إلى القطاع الخاص، وإلى المستثمرين الخواص. في حين أنهم لا يستثمرون بل يطلبون من الدولة أن تمنحهم قروضا بنكية وتسهيلات، وتعفيهم من الضرائب مع تلبين قانون العمل من أجل استغلال العمال، ثم نسميهم مستثمرين! ماذا استثمروا؟

أخواتي، إخواني،

إن قطاع الخدمات العمومية ورغم الجهود المبذولة يعاني نقصا كبيرا، حيث يعتبر عدد 44 ألف منصب شغل، في قطاع التسيير قليلا جدا. علما أن العجز يقدر بحوالي 100 ألف منصب في قطاعات التعليم العالي والتربية الوطنية والصحة، ناهيك عن قطاع التكوين المهني الذي يتطلب ضعف الميزانية وضعف الهياكل.

أخواتي، إخواني،

الحديث مفتوح - ونحن اليوم نحتفل باليوم العالمي لمكافحة الفقر - عن الأرقام الرسمية والمتضاربة، حيث صرح وزير أن نسبة البطالة انخفضت إلى 15٪، وآخر صرح أنها انخفضت إلى نسبة 9٪، وبعضهم يقول إن الفقر انخفض بنسبة 50٪. ولكن الواقع يؤكد العكس، ذلك أنه في حالة تحسن الأوضاع، عندما قمنا بإحصاء، وجدنا أنكم ذكرتم بأنه تم توفير ثلاثة ملايين منصب شغل!؛ لماذا هذا التفسخ الاجتماعي؟ ولماذا انتشرت كل هذه الآفات الاجتماعية؟ ولماذا كل هذه التناقضات بين الواقع والأرقام؟ من المعروف أن هناك مقاييس دولية تحدد من هم تحت عتبة الفقر.

وبالنسبة إلى الجزائر، من يعيش بأقل من مبلغ 2220 دج في الشهر، يعتبر تحت عتبة الفقر، ومن يعيش بمبلغ 4440 دج في الشهر، يعد هو الآخر تحت عتبة الفقر، فهل نبالغ عندما نطالب بمبلغ 25 ألف دج كحد أدنى، وبإلغاء المادة 87 مكرر، وبتحريم كل راتب يقل عن الحد الأدنى للأجر الوطني المضمون؟

بصفة معتبرة مما نتج عنها توفير أكثر من ملياري دولار كانت ستدفع كمستحقات لهذه الديون، الأمر الذي سيؤدي حتما إلى عدم رهن مستقبل أجيالنا القادمة.

كما أن الزيادة التي تقررت في الأجور، وإن كانت غير كافية في نظرنا، مع رفع الأجر الوطني الأدنى المضمون، ورفع الحد الأدنى لمنح المتقاعدين، إضافة إلى إحداث صندوق احتياطي للتقاعد، كلها إجراءات ستسهم دون شك في تحسين ظروف معيشة المواطن ولو نسبيا. وإن إحداث صندوق الهضاب العليا والجنوب، وما رصد لهما من أموال ضخمة، سيكون كفيلا لا محالة بفك العزلة عن هذه المناطق، والنهوض بها اقتصاديا واجتماعيا، مما يساعد في تحسين ظروف معيشة سكانها، ويعتبر بحق لبنة في تحقيق توازن جهوي فعلي.

سيدي الرئيس،

إن التدابير المقترحة في مشروع هذا القانون، والرامية إلى تخفيض بعض الضرائب والرسوم المتعلقة بفوائد الشركات، والتحفيزات الجبائية، بالإضافة إلى توحيد الرسم الجزافي، كلها تدابير من شأنها أن تساعد في بعث الاستثمار وتحفيزه إلى جانب تشجيع التشغيل والتكوين، بالإضافة إلى تحقيق الفعالية والشفافية وتخفيف الضغط الجبائي.

كما أن الإجراءات المقترحة في مجال تنسيق التعريفات الجمركية، ستؤدي حتما إلى مكافحة التهريب، وحماية الاقتصاد الوطني.

سيدي الرئيس،

معالي الوزراء،

رغم ما لاحظناه من إيجابيات في مشروع قانون المالية لسنة 2007 والتي ذكرناها آنفا، إلا أنه تكتنفه بعض السلبيات نذكر منها على الخصوص، الإبقاء على مبلغ 19 دولارا كسعر مرجعي للبتروول والذي نتج عنه عجز في الميزانية يقدر بنسبة 28,6٪، أي بزيادة تفوق نسبة 12٪ مقارنة بالسنة الماضية، وعجز في الخزينة بنسبة 27,6٪ أي بزيادة تفوق نسبة 13٪، عن السنة الماضية، وهذا في نظرنا غير منطقي نظرا إلى الرجوع لا محالة إلى صندوق ضبط الإيرادات لسد هذا العجز ليصل في النهاية إلى اعتماد سعر مرجعي فعلي مقدر بمبلغ 49 دولارا للبرميل. فكان الأجدر اعتماد هذا السعر المرجعي فعليا، وإحداث توازن بين الإيرادات والنفقات.

أما بعد،

ها نحن اليوم وككل سنة بصدد مناقشة مشروع قانون المالية والميزانية لعام 2007، اللذين يندرجان في إطار مواصلة تنفيذ برنامج دعم النمو الاقتصادي في ظروف ومؤشرات إيجابية، تمثلت على سبيل المثال لا الحصر، في معدل نمو مقبول، واستقرار التضخم، وتقليص جزء هام من المديونية الخارجية، واحتياطي صرف معتبر، مع زيادة في رصيد صندوق ضبط الإيرادات.

السيد الرئيس،

إذا كانت هذه المؤشرات تنبئ بانطلاقة حقيقية لاقتصادنا الوطني، فإنه يتعين مواصلة هذه الجهود المبذولة من أجل بلوغ الأهداف المسطرة، والخروج نهائيا باقتصادنا إلى بر الأمان الذي سينجم عنه تحسين ظروف معيشة المواطن الجزائري، وتحسين قدرته الشرائية بواسطة دعم الاستثمار خارج قطاع المحروقات.

وورد مشروع قانون المالية هذه السنة ليدعم هذه التوجهات، إذ أدرج بعض التدابير التي نراها نحن في المجموعة البرلمانية للأحرار إيجابية جدا وستعود لاشك، بالفائدة على المواطن والتي يستوجب تميمها والثناء عليها، ونلخصها فيما يأتي:

لجوء مشروع القانون إلى تشجيع الاستثمار وذلك بتشريح تدابير جبائية تسير نحو تخفيض ضريبي معتبر، والتخفيف من الضغط الجبائي، الذي تميزت به قوانين المالية في السنوات الماضية.

كما أن انتهاج ميزانية النتائج تعتبر مسائل تستوجب التثمين، لأن نجاعة قانون المالية - باعتباره الأداة المالية لتنفيذ البرنامج المسطر - تقاس بمدى بلوغه تحقيق هذه النتائج. بالإضافة إلى توسيع الوعاء الضريبي وذلك بفرض إجراءات ردعية ضد التهريب والغش الضريبي الذي ينخر الاقتصاد الوطني ويحرم في الوقت نفسه نفسه خزينة الدولة من مداخيل معتبرة.

سيدي الرئيس،

معالي الوزراء،

أيتها السيدات، أيها السادة،

إن الإجراءات التي اتخذها فخامة رئيس الجمهورية فيما يخص الدفع المسبق لجزء هام من مديونيتنا الخارجية، والتي تقلصت

السيد الرئيس،

السادة الحضور،

إن كل هذه الإجراءات والتدابير المتخذة من أجل دعم النمو الاقتصادي تبقى في نظرنا غير كافية، إذ أن النتائج المرجوة لن تتحقق إذا لم تكن مرفوقة بإجراءات صارمة.

- مراجعة المنظومة المصرفية وإصلاحها بكيفية تواكب الجهود المبذولة، لما للبنوك من أهمية بالغة في تطوير الاستثمار وتمويل المشاريع.

فالبنوك لم تعد تقوم بالدور المنوط بها، إذ أصبحت بالعكس تمثل أكبر عائق أمام المبادرات بسبب الإجراءات البيروقراطية المعقدة، والخانقة، يا سيدي الوزير.

- التصدي بكل حزم لمظاهر التسبب، وسوء التسيير، واختلاس الأموال العمومية، إذ تطالعنا الأنباء يوميا على اختلاسات بالجملة وبآلاف المليارات من الدنانير.

- محاربة كل مظاهر الرشوة والفساد، التي ما فتئت تزداد انتشارا وتوسعا من يوم إلى آخر، وفي كل المستويات، ومحاربة التبذير في النفقات العمومية الناتجة عن تضخيم عمدي ومقصود للقيم المالية للمشاريع. وفي هذا الشأن، نطالب الحكومة بإعادة النظر في قانون الصفقات العمومية.

- مراجعة المنظومة الضريبية بكيفية تساعد في تحسين مداخل الجماعات المحلية.

سيدي الرئيس،

إنه رغم انخفاض نسبة طالبي الشغل - كما تقولون - تبقى نسبة البطالة، لاسيما في أوساط الشباب، الشبح المخيف الذي يؤدي إلى تفاقم الفقر، والآفات الاجتماعية، والأعمال الإجرامية كالسرقة، وأعمال العنف، والاعتداءات على الأشخاص والممتلكات، وتعاطي المخدرات، واللجوء إلى التهريب والتجارة غير المشروعة وغير المرخصة، وهذه كلها آفات لا يتم القضاء عليها إلا بالعمل بكل حزم وبتوفير مناصب الشغل خاصة للشباب، لأن رأس البطل خزنة الشيطان كما يقولون.

سيدي الرئيس،

إن ميثاق السلم والمصالحة الوطنية الذي بادر به فخامة رئيس الجمهورية والذي زكاه الشعب يومها برمته، يعد بحق لبنة في إرساء السلم والأمن اللذين تنعم بهما بلادنا اليوم.

ولبلوغ أهدافه، يجب العمل على الإسراع في تنفيذ القوانين الصادرة بموجبه حتى نطوي نهائيا صفحة سوداء من تاريخ بلادنا المعاصر.

إلا أنه يجب ألا تنسى المجموعة الوطنية والدولة الجزائرية، فئة كان لها دورها الفعال في المحافظة على الاستقرار والأمن إلى جانب قوات الجيش الوطني الشعبي، ومختلف أسلاك الأمن. وأقصد هنا تلك الفئة من أبناء الجزائر المخلصين المتمثلة في رجال المقاومة والدفاع الذاتي الذين قدموا النفس والنفيس من أجل أن تبقى الجزائر واقفة. ولذا، فإنه يبقى دين علينا، أيها الإخوة، التكفل بهم ماديا واجتماعيا، ولا يتأتى ذلك إلا بإصدار قانون أساسي خاص بهم.

وبالإضافة إلى ما تقدم، فإن هناك شريحة أخرى من أبناء الجزائر التي تسهم في بناء نفوس وعقول أبنائنا وأفلاذ أكبادنا، هذه الفئة التي تعاني مشاكل مهنية اجتماعية عديدة أدت بأفرادها ومنذ سنوات إلى الاحتجاجات المتواصلة والإضرابات التي أثرت سلبا في تدرس أبنائنا وتكوينهم في كل مستويات التعليم من الابتدائي إلى الجامعي. وهنا نطالب بالالتفات إلى شريحة المعلمين والأساتذة وذلك بالاستماع إلى مطالبهم، وحل مشاكلهم بالحوار الجاد، بهدف التكفل أكثر بمطالبهم بغية تحسين وضعيتهم الاجتماعية والمهنية، مما ينعكس بلاشك على نوعية تعليم تلامذتنا وطلابنا وتكوينهم.

قم للمعلم وفه التبجيلا كاد المعلم أن يكون رسولا

السيد الرئيس،

إنه وبعد إلغاء وزارة التخطيط، أصبحنا نلاحظ نقصا في هذا المجال إن لم نقل انعدامه. ولهذا وبغية بلورة استراتيجية اقتصادية على المديين المتوسط والبعيد، فإنه يستوجب الرجوع إلى التخطيط، لأنه وحده كفيلا برسم التوجهات الاستراتيجية الكبرى، والأهداف المنشودة التي ينبغي الوصول إليها. ولذلك نحن في المجموعة البرلمانية للأحرار نرى أن استرجاع وزارة التخطيط أمر ضروري لا رجعة فيه.

وتوسع دائرة تدخل أعوان هذا القطاع، عن طريق اهتمام الحكومة به وتوفير الوسائل المادية المتطورة، والاهتمام بموارده البشرية، وتحسين ظروفهم الاجتماعية والمهنية لكي يقوموا بدورهم على أحسن وجه.

السيد الرئيس،

إن استفحال الجريمة وتشعب مجالاتها وتطورها، وضع يملئ علينا توفير الوسائل الضرورية والمتطورة لردعها، بالإضافة إلى تكوين إطارات الأمن الوطني تكوينا يتلاءم وأنواع الجرائم وخطورتها. كما يجب ملاءمة تشريعنا الجنائي مع هذه التطورات.

ورغم الترسنة القانونية التي تزخر بها منظومتنا التشريعية، إلا أن معظم هذه القوانين ينقصها التطبيق الفعلي في الميدان، إن لم نقل ينعدم تماما. فقانون مكافحة الرشوة والفساد، الذي صوت عليه مجلسنا الموقر منذ مدة وفي هذا المنبر ذاته، يكون وحده كفيلا - لو تم تطبيقه فعليا - بالقضاء على كل مظاهر الفساد والرشوة.

وفي الأخير، نشكر لجنة المالية والميزانية رئيسا وأعضاء ومساعدين على الجهود الجبارة التي بذلوها، لاسيما في تبسيط مشروع هذا القانون. كما نشتم جهود الزملاء النواب في إيصال انشغالات المواطنين بكل أمانة وصدق طيلة العهدة النيابية، والعمل على ترجمة هذه الانشغالات إلى نصوص قانونية تنظم حياة هذا المجتمع.

ولا ننسى في هذا المقام تقديم تشكراتنا إلى أعضاء الحكومة على الجهود المبذولة في الميدان، فالهدف واحد وهو الوصول بالجزائر الحبيبة إلى مصاف الدول المتقدمة.

كما أقدم باسم المجموعة البرلمانية للأحرار، تهانينا إلى الشعب الجزائري من "التاء" إلى "التاء"، من تبسة إلى تلمسان، ومن تيزي وزو إلى تامنغست بمناسبة حلول عيدي الفطر المبارك، وأول نوفمبر المجيد.

وخير ما نختم به كلمتنا هذه، قوله تعالى: "وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون". صدق الله العظيم، وبلغ رسوله الكريم. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

ونحن نتحدث عن الاستراتيجيات الاقتصادية، فلا بد من التفكير من اليوم في اقتصاد خارج المحروقات. وهنا يجب الاهتمام بقطاعات لها أهميتها البالغة في الاقتصاد الوطني كونها الكفيلة وحدها بتأمين مستقبل أجيالنا وأمننا الغذائي.

ونذكر هنا قطاعات الصيد البحري، والسياحة، والفلاحة لما لهذه القطاعات من دور في توفير الثروة ومناصب الشغل. وهنا لا يسعنا إلا أن ننوه باتجاه الحكومة الرامي إلى تطوير هذه القطاعات.

سيدي الرئيس،

السادة الوزراء،

إن تقدم أية أمة وازدهارها مرهونان بمدى تطورها العلمي والتكنولوجي، وأن كل الدول العظمى الموجودة في الصدارة لم يتأت لها ذلك إلا بإعطاء أهمية قصوى للبحث العلمي والتكنولوجي، وذلك بتخصيص نسبة معتبرة من الناتج الداخلي الخام لتمويل هذا المجال، والاهتمام بعلمائنا وخبرائنا، وتحسين أوضاعهم المهنية والاجتماعية، وتمكينهم من أداء مهامهم في أحسن الظروف، لأن ذلك من شأنه أن يحد من هجرة الأدمغة الجزائرية ويحفز على عودة علمائنا الموجودين بالخارج. فإلى متى نواصل صرف الأموال الطائلة على تكوين أبنائنا ليستفيدوا غيرنا، يا سيدي الرئيس؟

سيدي الرئيس،

إن مواصلة محاربة وردع جرائم الغش الضريبي والتهرب الجبائي، مرهون بتوفير الوسائل المادية والبشرية لإدارة الضرائب لتمكينها من التصدي لهذه الجريمة بكل قوة وحزم. ولذلك يجب العمل على تكوين الإطارات الكفأة والمتخصصة لردع هذه الجريمة.

وفي هذا الصدد، فإن المعهد الوطني للضرائب بالقليعة كفيل بهذا الدور لو لم يتم إغلاقه منذ أربع سنوات. وهنا نطلب من معالي وزير المالية تزويدنا بالأسباب التي أدت إلى إغلاقه.

وفي السياق نفسه، وحماية لاقتصادنا، وحفاظا على مداخيل معتبرة للخزينة، فإنه يجب الالتفات إلى قطاع الجمارك الذي تواجهه تحديات جديدة، بسبب انفتاح السوق الوطنية على العالم

2- استمرار الحجر على مشروع القانون العضوي الناظم لقوانين المالية.

3- عدم تحقيق حلم مليار دولار خارج المحروقات الذي تعهدت به الحكومة.

أيها السادة، إن أي اقتصاد يعتمد على الجباية البترولية بنسبة تفوق 95٪، هذه الطاقة غير المتجددة والمعرضة للانتهيار في أية لحظة أو الزوال، لا قدر الله، اقتصاد هش لا يبني تنمية مستدامة، ولا يمكن الاعتماد عليه.

لذلك يجب الإسراع في تأسيس اقتصاد قوي يعتمد على الاستثمار بكل أنواعه الفلاحي والصناعي والسياحي والخدماتي.

ذلك ما عبرت عنه منظمات دولية تقدر المخاطر الاقتصادية للدول كالاتي: "إن التقارير خارج إطار المحروقات في الجزائر لا تعطي أية ضمانات ذات مصداقية، لأنها تشكل التعبير السياسي الظرفي، وليس الترجمة الصادقة للحقائق الاقتصادية للبلاد".

السيد الرئيس،

إن الاقتصاد الوطني لا ينبغي أن يبنى على أرقام متناقضة وفي بعض الأحيان غير مستقرة، وحقائق غير معلنة.

إن الاقتصاد الحر التنافسي لا يمكن أن يكون في ظل نظام مصرفي وبنكي وجبائي وجمركي مغلق وموجه.

إن أمام الاستثمار والخصخصة بيئة تعفنت جراء الممارسات الإدارية الموروثة من العهد القديم، ومن البيروقراطية المميتة للمبادرات التي تجعل المستثمر الوطني والقطاعين الخاص والعام يحسون القهر والاحتقار، مما يؤدي إلى العزوف عن المبادرة الاقتصادية وترك المجال لتجار الحقيبة واقتصاد الحوايات.

ويقابل هذا معاناة الفئات الاجتماعية المحرومة، وبروز مظاهر الفقر والحرمان والنزوح الريفي، والإدارة المتعفنة، والرشوة، والمتابعات الجبائية غير المتكافئة. ثم إن التشرذم والعاهات،

السيد رئيس الجلسة : أشكر السيد محمد بداوي، رئيس المجموعة البرلمانية للأحرار، وأحيل الكلمة مباشرة إلى السيد محمد شاشو نائب رئيس المجموعة البرلمانية لحركة مجتمع السلم.

السيد محمد شاشو : بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

زملائي النواب،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

تقبل الله صيامكم وقيامكم بمزيد من الأجر والثواب والمغفرة.

السيد الرئيس، ورد مشروع هذا القانون ونحن نشهد عولمة مهيمنة واستعمارا جديدا ظاهره الدفاع عن الحريات والديمقراطية، وباطنه الاستعباد والإذلال والتبعية، ومضاعفاته التطهير العرقي والإثني، والترحيل، والإبادة، والتجوع كما يحدث في فلسطين الشاهدة على الأمة، والعراق الجريح.

ورد مشروع هذا القانون ونحن نشهد برلمانات دول تضع قوانين لمعاينة دول أخرى، وتتدخل في شؤونها بلا حسيب ولا رقيب، بما يوحي أنه لا مكان اليوم للضعفاء اقتصاديا أو اجتماعيا أو ثقافيا أو سياسيا، ولا مكان للاختلاف والتفرق والتنازع، ولا مكان للأحادية في التسيير والتخطيط والتنفيذ.

يعرض مشروع هذا القانون في إطار الاستمرار في تنفيذ البرنامج التكميلي لدعم النمو قصد تحسين ظروف معيشة المواطنين، وتكريس التوازن الجهوي، وتخفيف الضريبة وضبط الرقابة لتعميق الشفافية، وتوفير مناصب شغل، والحفاظ على البيئة، ودعم إنجاز المشاريع، وإنتاج السلع والخدمات، وهي أهداف كلها نتمناها ونشجعها، ومع ذلك، مانزال نسجل الملاحظات نفسها تقريبا كل سنة.

1 - غياب تقديم قانون ضبط الميزانية رغم وعود السنة الماضية بتقديمه للبرلمان قبل مناقشة مشروع قانون المالية.

إن حركة مجتمع السلم ترى أن الآفة التي تضرب الجزائر الآن تكمن في الفساد المهيكّل، والجريمة المنظمة، وسوء التسيير الذي مس معظم الهيئات والمستويات، ومتابعة الإنجاز ونوعية الخدمات، وفي الرشاوى والاحتيايل، مما يعطل الإقلاع الاقتصادي، ويتلف المال العام المحرم علينا شرعا تبيّره أو إتلافه.

إن ما يعيشه المواطن الجزائري جراء حالة اللأمن الاجتماعي والاعتداءات المتكررة عليه يوميا من القتل العمدي، والسراقات للبيوت والجيوب، والسيارات، والنهب والسلب في كثير من مدننا، وضع لا يحتمل ولا يطاق، رغم الجهود التي يبذلها رجال الأمن، الذين أحبيهم بالمناسبة على الجهود المبذولة للقضاء على الجريمة.

لذلك ندعو إلى دعم جهاز الأمن بمختلف أسلاكه دعما ماديا، كيميا ونوعيا وتكوينيا، لما له من دور في محاربة الجريمة بأنواعها ومستوياتها المختلفة، والتصدي للآفات الاجتماعية التي أصبحت محل قلق المواطن.

هذا وتلاحظ حركة مجتمع السلم غياب قطاع هام جدا عن ساحة القوانين الهامة، ألا وهو قطاع الشؤون الدينية الذي يؤطر غالبية الجزائريين، رجالا ونساء وشبابا وشيوخا وإطارات، وكل فئات الشعب، والذي يجب أن يؤخذ كأولوية لما له من دور أساسي في تربية الجيل، وتهذيب الأخلاق، وتعميق الوازع الديني، ومحاربة التطرف عند الشباب، الذي له سلطة روحية قوية على كل شرائح المجتمع.

لذا نطالب الحكومة بأن تعتني بالأئمة والعلماء وشيوخ الزوايا اهتماما يليق بمقامهم من حيث الأجر والتكوين، والاستشارة والتوجيه، خاصة وأن حياهم ومكانتهم الاجتماعية لا تسمح لهم باللجوء إلى الاحتجاج للمطالبة بحقوقهم.

هذا دون أن ننسى قطاعا آخر لا يقل أهمية، نراه أولى بالاهتمام لما له من دور في تربية النشء تربية صالحة ومتوازنة، تزرع في الجيل حب الوطن، والدفاع عنه، والعمل بإخلاص وتفان، ويتمثل في شريحة المعلمين والأساتذة في مختلف الأطوار، الابتدائي والثانوي والجامعي، هذه الشريحة من معلمينا

والأمهات العازبات، والطفولة المسعفة، والشيخوخة غير المكفولة، وانتشار البطالة وتدهور المستوى المعيشي، وكثرة المعاقين، وضعف المستوى العلمي، كل هذه المظاهر المخزبة ليست في الحقيقة سوى انعكاسات وإفرازات لاحتكار السلطة، وتضييق هامش الحريات، واهتزاز ثقة المواطن في دولته، وهشاشة الطبقة الوسطى، وتقليص دور المنتخب في كل المستويات.

يضاف إلى ذلك وللأسف، الروح الاحتكارية التي تميز بها من تكفلوا بالتضامن الوطني وهم يمارسون توزيع الصدقات والإعانات الإنسانية بعقلية انتقائية وبروح حزبية ضيقة أبعد من أن تنال ثقة المتبرع ولا المتبرع له، أو تحقق السلم والأمن الاجتماعيين، مدعين ذلك باسم رئيس الجمهورية، ونحن نقول لهم إن رئيس الجمهورية رفض أن يكون ثلاثة أرباع الرئيس، فكيف يقبل أن يكون رئيسا لفئة من الشعب الجزائري؟

إن حركة مجتمع السلم تسجل تخوفاتها من استمرار انخفاض القدرة الشرائية والتأجيل والتأخر في معالجة ملف الأجور. بما قد يتسبب في أزمات اجتماعية يصعب التحكم فيها.

لذلك نطالب الحكومة بإصدار قوانين ومراسيم، في أقرب وقت ممكن، وخاصة مراجعة الباب الخامس من القانون الأساسي العام للوظيفة العمومية المتكفل بالتصنيف والتنقيط، ورفع النقطة الاستدلالية مع رفع الأجر القاعدي الأدنى المضمون.

إن الإنسان هو العنصر الأساسي الضامن للاستقرار والتنمية. لذلك إذا أردنا تحقيق التنمية المستدامة، والإقلاع الاقتصادي، يجب أولا الاهتمام بالإطار الجزائري اهتماما معنويا وماديا وتكوينيا دائما، اهتماما يحميه من الابتزاز، والمحسوبية والضغوط المختلفة، والمغريات، والتهديدات المحتملة.

إن حركة مجتمع السلم ترى أن الشفافية في تسيير المال العام لم ترق إلى المستوى المطلوب، خاصة ونحن نسمع باختلاسات بلغت آلاف الملايير من المؤسسات المختلفة، كما نسمع بقروض مبالغها خيالية لمشاريع خيالية ووهمية، ليس لها أي وجود في أرض الواقع.

وأساتذتنا وعلماؤنا ومعلمي أبنائنا وبناتنا، الذين لا يجدون أذانا صاغية، إلا إذا اضطروا إلى تصعيد الاحتجاجات بالإضرابات والمسيرات، ألا يستحقون تكفلا عاجلا وجادا بمطالبهم المهنية والاجتماعية وتمكينهم من التفريغ لتربية الأجيال والإطارات، والقيام بالأبحاث العلمية النافعة للبلاد والعباد.

مع ترحيبنا بالإجراءات الأخيرة الخاصة بتخفيض سعر التنازل عن السكن الاجتماعي.

إن حركة مجتمع السلم ترى أن أزمة السكن يمكن التخفيف من حدتها عن طريق التوزيع العادل والشفاف للسكنات، والمراقبة الصارمة للتجاوزات المسجلة في هذا الإطار.

كما نطالب بتقليص كلفة الإيجار، إذ لا يعقل أن نمسك سكنا اجتماعيا لذوي دخل يقل عن مبلغ 12000دج، ونلزمهم بدفع مبلغ 3000دج. كما نطالب الحكومة بالزيادة في حصص السكنات الاجتماعية الموجهة لذوي الدخل الضعيف.

سيدي الرئيس،

إننا في حركة مجتمع السلم نتساءل عن حسيطة برنامج استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز، والاستثمار عن طريق الصندوق الوطني للتنمية والضبط الفلاحي، وعن تصدير المنتوجات الفلاحية التي وعدتنا بها الحكومة، وأخيرا عن ضبط أسعار المنتوجات الفلاحية في وقت نتفاجأ بارتفاع أسعار بعض المواد الواسعة الاستهلاك وخاصة البطاطا التي وصل سعرها إلى 65دج في شهر رمضان المعظم.

سيدي الرئيس،

ونحن في وطن ينص دستوره في مادته الثانية على أن الإسلام دين الدولة، ألا يحق للشباب والمستثمرين الذين لا يتعاملون مع البنوك الحالية، الاستفادة من معاملات بنكية إسلامية، وإنشاء بنوك تتعامل بالقرض الحسن وفقا لمبادئ الشريعة السمحاء، تحقيقا لتكافؤ الفرص، وامتصاصا للرأس المال الخارج عن المراقبة البنكية والتقليل من الاقتصاد الموازي خاصة وأن هذه التجربة أثبتت نجاعتها حتى في البلدان الأوروبية والأمريكية؟

السيد الرئيس،

هذه كلها تحديات أمامنا، تحديات لا يرفعها إلا العمل الجماعي الجاد في مناخ متناغم ومنسجم ومتكامل بين السلطين التشريعية والتنفيذية، مناخ تسوده الثقة المتبادلة والتعاون، وتغليب المصلحة العامة على المصلحة الذاتية، بعيدا عن التناطح المذموم والتنافس العقيم، والسلوك التصادمي، ذلك أن التعاون فيما بين الجميع والتفاهم والتشاور والحوار الدائم، كفيل بالوصول إلى الحلول الموضوعية والواقعية، والتدابير العقلانية لنحافظ على مصداقية الدولة في الداخل والخارج.

وفي الأخير، تسجل حركة مجتمع السلم وتطالب بما يأتي :

- 1- الإفراج عن قانوني البلدية والولاية تحقيقا لأمال المنتخبين، وتكريسا للشفافية في التسيير، وتحديد المسؤولية والصلاحيات، وتشجيعها بقانون جديد للمالية المحلية.
- 2- تعديل قانون الانتخابات تماشيا مع المرحلة وتكريسا لنزاهة الانتخابات ومصداقية الاختيار وشفافية الصناديق.
- 3- الإفراج عن اقتراحات القوانين التي تقدمت بها المجموعة البرلمانية لحركة مجتمع السلم وعلى رأسها اقتراح قانون خاص برفع حالة الطوارئ التي تضيع الحقوق وتضيق الحريات وتكتم الأفواه.
- 4- اعتبار المرأة الماكنة في البيت مربية الأجيال، وتخصيص لها منحة محترمة بدلا من الأجر الوحيد العار والمقدر بمبلغ 400دج.
- 5- تعميم المطاعم المدرسية على كل الأطوار الابتدائية قصد محاربة سوء تغذية الأطفال، وتقوية جهازهم المناعي، وبذلك نحقق الطب الوقائي، ونقلص من فاتورة العلاج مستقبلا.
- 6- إنشاء صندوق فلسطين (وما أدراك ما فلسطين) يكون مفتوحا لتبرعات كل المواطنين نظرا إلى مكانة فلسطين والمسجد الأقصى الأسير في قلوب كل الجزائريين.

إننا في حركة مجتمع السلم إذ نشتم ما ورد في مشروع قانون المالية والميزانية من تخفيض الأعباء على المواطنين، فإننا بالمقابل ندعو الحكومة إلى الاهتمام أكثر بظاهرتين خطيرتين هما :

- 1 - الفساد والانحرافات الأخلاقية، وضغط اللوبيات والمصالح التي صارت تهدد المجتمع كله بالتفكك والضياع.

الحد مما يسمى بالإرهاب الذي استغل استغلالا سيئا، فكان احتلال العراق وأفغانستان، وتهديد دول مثل سوريا وإيران، وهي سياسة نراها تشجع الكيان الصهيوني على مواصلة اضطهاد الشعب الفلسطيني وتجويعه والاعتداء على لبنان في حرب الصائفة الماضية، مما زاد قضية الشرق الأوسط تعقفا. واليوم، تشن حربا استباقية على الأمة الإسلامية غير مبررة بكل المقاييس، شرعت فيها القوى الغربية السياسية والإعلامية والدينية للنيل من الإسلام ورسوله الكريم عليه الصلاة والسلام، والتي خلفت تداعيات قد تؤدي إلى تفاقم صراع الحضارات، وهذا استغلال من الأحادية القطبية بعد الحرب البالية الأوضاع المتردية في العالم، وبعد احتلال العراق وما طال الشعب العراقي الشقيق باعتراف العقلاء في أمريكا والغرب بما فيها المخابرات المركزية، السبب في استفحال ما يسمى بالإرهاب وتزايد باستمرار.

وإذ نقف مع الشعب العراقي الشقيق، أدعو الجزائر إلى استغلال علاقاتها الدولية والإقليمية ودول الجوار للعراق لوقف إبادة الشعب العراقي الشقيق وكذا وقف الاعتداء على الشعب الفلسطيني، والدعم اللامشروط للمقاومة في لبنان وفي العراق وفي فلسطين، وتحية إلى المقاومة في لبنان.

السيد الرئيس، لقد تم عرض مشروع قانون المالية والميزانية لسنة 2007 في ظل معطيات أهمها :

- 1- محافظة برميل النفط على أسعار مقبولة في السوق العالمية، حيث تراوحت بين 58 دولارا و73 دولارا للبرميل.
- 2- استقرار نسبة التضخم.
- 3- محافظة الدينار على قيمته بل تحسن مقابل الأورو والدولار.
- 4- توجه البلاد نحو الأمن والاستقرار والمضي قدما في تحقيق بنود المصالحة الوطنية، وهو أمر مشجع رغم بعض التحفظات.
- 5- الوضع المالي الجيد لصندوق ضبط الإيرادات واحتياطي الصرف الذي تجاوز 70 مليار دولار.
- 6- تراجع المديونية الخارجية بشكل كبير يستحق الإشادة والتنويه.
- 7- إصدار جملة معتبرة من القوانين والأوامر التشريعية المتعلقة بالميزانية (قوانين المحروقات والتأمينات والنقد والقرض والوظائف العمومي والتشغيل، ... إلخ).

2- التوترات الاجتماعية الناجمة عن غياب العدالة في التوزيع، وعن الممارسات الإدارية المنحازة لبعض الفئات ذات الامتياز. كل هذا يعد قنابل موقوتة قد تذهب، لا قدر الله، بجهود السلم والمصالحة الوطنية التي بدأنا نذوق ثمارها في كل ربوع الوطن.

أيها السادة،

في الأخير، نقول إن السلم والعدل هما أساس التنمية والأمن، لضمان الاستقرار وأخلة المجتمع ومؤسسات الدولة، بوصلة الاستمرار في تحصين الأمة من الهزات الداخلية والتحرشات الدولية. فلنكن جميعا في مستوى هذه التحديات، إذا كنا حقا ننشد جزائر الجميع.

وفقكم الله، والسلام عليكم ورحمة الله، وعيدكم مبارك إن شاء الله.

السيد رئيس الجلسة : أشكر السيد محمد شاشو نائب رئيس المجموعة البرلمانية لحركة مجتمع السلم، وأحيل الكلمة مباشرة إلى السيد ميلود قادري، رئيس المجموعة البرلمانية لحركة الإصلاح الوطني.

السيد ميلود قادري : بسم الله الرحمن الرحيم.

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة الضيوف،

أسرة الإعلام،

أخواتي، إخواني النواب،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته، وتقبل الله منا ومنكم الصيام والقيام.

في البداية، ونحن في نهاية هذا الشهر الكريم، حيث سنستقبل وبعد أيام عيد الفطر المبارك، أستغل هذه الفرصة لأتقدم إليكم وإلى كافة الشعب الجزائري والأمة الإسلامية قاطبة، بأحر التهاني وأغلى الأمناني وكل عام وأنتم بخير.

بداية، أريد أن أعرج على الوضع الدولي، الذي يعيش ارتباكا وفوضى كبيرين بسبب هيمنة القطبية الأحادية على العالم قصد

إن المشروع الذي تقدمت به الحكومة عن طريق ممثلها معالي السيد وزير المالية، في شكله العام، يبشر ببقية حقيقية عندما نجد أن ميزانية التجهيز تتناسب وميزانية التسيير تناسباً منطقياً، وهو مؤشر إيجابي جداً في توجه الحكومة نحو تحريك القطاعات الحيوية المنشئة للثروة، ووضع المنشآت القاعدية التي تشكل القاعدة الصلبة لانطلاق المشروع التنموي المتذبذب، ويبقى التحدي الذي يواجه الحكومة في مدى حسن اختيار الشركات والمقاولات التي يمكنها إنجاز هذه المشاريع الكبرى في آجالها المحددة وفق دفتر الشروط المتفق عليه، وهل بإمكانها استهلاك نسبة مرضية من الغلاف المالي المخصص لها -قروض الدفع-؟ وكيف كان الحال في قانون المالية لسنة 2006؟ لا نستطيع أن نعرف ذلك، لأننا لا نحوز على الحصيلة العامة للحكومة.

ونسجل بكل أسف إصرار الحكومة على إبقاء السعر المرجعي للبرميل النفط عند 19 دولاراً والذي على أساسه تم وضع الميزانية رغم الطفرة التي عرفت أسعار البترول عالمياً، والإجماع الحاصل بين خبراء العالم بما فيهم السيد وزير الطاقة، الذي أكد أن أسعار البترول ستستمر في الارتفاع ولن تنخفض إلى ما دون 50 دولاراً.

وككل مرة تحاول الحكومة تقديم مبررات غير مقنعة لتبرير هذا السعر المرجعي المعتمد، من اعتماد سياسة الحذر تجاه تقلبات السوق الدولية إلى القول إن السعر الفعلي المعتمد هو 43 أو 46 دولاراً وأحياناً 49 دولاراً للبرميل. والذي توجهت إليه الحكومة هو تمويل العجز من السوق المالية، التي تحتوي فائضاً مالياً في حاجة لامتناعه.

إننا نؤكد هنا أن التعليقات تبقى دون مستوى الإقناع، لأن المؤشرات العالمية لا تعطي الانطباع بانخفاض أسعار المواد البترولية نظراً إلى الأوضاع الطبيعية والنمو الاقتصادي العالمي الحاصل، وكذا الوضع الأمني والسياسي العالمي المعيش.

كما أن اللجوء إلى حشد الفائض المالي من السوق لتمويل العجز المسجل في الميزانية، يكلف المالية العمومية فارقاً نسبته 4٪ من سعر الفائدة على قيمة ما يفوق 900 مليار دينار.

8- التحسن المعلن في نسبة النمو.

9- وفرة السيولة المالية والنقدية لدى الخزينة العمومية ولدى البنوك.

10- دخول اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي حيز التنفيذ منذ مدة وانعكاس ذلك سلباً وإيجاباً على موارد الميزانية، ومن ثمة على إيراداتها.

وفي مقابل هذه المعطيات نجد :

1- اتساع رقعة الفقر والفاقة في المجتمع.

2- تداول مبالغ ضخمة بل خيالية من السيولة المالية خارج الرقابة الرسمية في السوق الموازية.

3- عدم تقديم حصيلة عمل الحكومة خلال السنة الماضية.

4- اختلاسات بالجملة في المصارف وفي البنوك العمومية للمال.

وتترك هذه المعطيات العامة التي تطبع الظروف التي أعد فيها مشروع قانون المالية والميزانية، الانطباع بأن ميزانية الدولة لسنة 2007 تستجيب لكثير من التطلعات الوطنية، خصوصاً مع إدماج البرنامج التكميلي لدعم النمو في الميزانية بين سنتي 2006 و2009، فهل الأمر كذلك بخصوص مشروع القانون الموضوع بين أيدينا؟ أم أن هناك ما يشتم وهناك ما يحذر منه؟

السيدات والسادة الكرام،

قبل الاستفاضة لا بد من إبداء بعض الملاحظات التي نراها ضرورية.

1- السيد الوزير، أين الحساب المالي لصرف الميزانية وتسييرها حيث وعدنا أكثر من مرة، لكن بقيت دار لقمان على حالها، وهو أمر يدخل الشك والريب ويجسد انعدام الشفافية.

2- أيعقل، السيدات والسادة، عند توفر الموارد المالية وارتفاع أسعار المواد النفطية، أن يقال للشعب لا بد من التقشف؟ أم أن العقل يحتم نظرية التوازن والوسطية في الأشياء؟

3- هل يقبل اتخاذ البرلمان بعرفته إجراء بل سن قانون يمنع استيراد الخمر والكحول، حيث العمل جارٍ لتقديم بديل لمنعه زراعة وصناعة وبيعاً محلياً، يضرب به عرض الحائط بجرة قلم؟

أكثر على الجباية العادية الواردة من مختلف القطاعات الهامة (الفلاحة والصناعة ...) ولا يمكن لهذه الجباية أن تؤدي دورها إلا بإصلاح أوضاع قطاع الضرائب وتحسين إمكانات القطاع وتطويره وتأهيل أعوانه والدعم بالتجهيزات والوسائل والمرافق الكفيلة بتمكين القطاع من أداء الدور المنوط به. ولعل وضع قانون خاص لأعوان القطاع، سيجعل هؤلاء في منأى عن الضغوط والابتزازات. ومن جهة أخرى، يبقى التهريب والتهرب الجبائي من أهم أسباب ضعف هذا النوع من الجباية في تجاوز عقبة التبعية للجباية النفطية. ولهذا، أصبحت إعادة النظر في السياسة الضريبية حتمية اقتصادية ومالية وطنية.

وهنا يمكن الإشادة بالتحسينات التي وردت في مشروع قانون المالية لسنة 2007 فيما يخص الحرفيين وصغار التجار، ذلك أن التوجه نحو تخفيض الضرائب من جهة، وتنوع مصادرها من جهة أخرى، مع تمكين أعوان الضرائب من التحصيل الفعلي لها، هو المخرج الأكيد من هذا التهريب والمدخل الأساسي إلى حسن الجباية. وقد كان قرار إلغاء التحصيل الجزافي مؤشرا إيجابيا، ويحتاج الأمر إلى تخفيضات أخرى محفزة للدفع وسهولة الجباية.

- تمشين مسعى الدولة لتحسين المديونية الخارجية وتسديدها، وندعوها لتكثيف جهودها في هذا الاتجاه والتواصل مع الدائنين لتحويل ما تبقى من الديون إلى استثمارات في الجزائر مع تحفيزات مرغوبة، دون غض الطرف عن المديونية المتبقية والتي تتراوح ما بين مبلغ 7 و6 ملايين دولار. فتحنية شكر إلى كل الإخوة ومن بينهم السيد الوزير على ما قاموا به. وهنا يجب الاحتراز من المديونية مجددا كما حصل مؤخرا في القرض الإسباني المخصص لميترو الجزائر، من فضلكم لا تلجؤوا إلى الاقتراض حتى لا نصل إلى 32 أو 36... كما كنا نعاني سابقا.

- التنازل عن أملاك الدولة عن طريق التراضي في موضوع العقار الصناعي بقدر ما يشكل انشغالا كبيرا للمستثمرين الحقيقيين والفاعليين فهو يشكل فرصة متاحة لأولئك المتعودين على نهب أملاك الشعب والدولة من السماسرة الذين يحولونها عن أهدافها الحقيقية بتواطؤ مفضوح مع بعض المسؤولين، وأجزم أنه لا تخلو ولاية من فضائح العقارات التي تزكم الأنوف، ولعل بعض القوانين الأخيرة تكون ردية في حال الإسراع في تطبيقها.

ويبقى الجانب الإعلامي وتأثيره النفسي في المواطن أهم مبرر يمكن تقديمه لإعادة النظر في السعر المرجعي ورفعته إلى 25 دولارا على الأقل، هذا التعديل يترك أثره الإيجابي البالغ في جميع المستويات، فهو يطمئن الرأي العام الوطني بالانعكاس الإيجابي لارتفاع أسعار المواد النفطية في السوق العالمية على الإنفاق القومي، ويسمح بالتمويل من الفائض المالي في السوق المالية بمقدار 05 دولار للبرميل، ويقوي الموقع التفاوضي للجزائر مع المؤسسات المالية الدولية والمنظمات العالمية الإقليمية، وخصوصا في موضوع تحيين دفع المديونية الخارجية، ويقلل من الفوائد التي تدفع من إيرادات الدولة لتغطية هذا التمويل.

كما نسجل تراجع إيرادات قطاع الجمارك، وهو نتيجة طبيعية لدخول اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي حيز التنفيذ منذ حوالي سنة، وإعفاء بعض الموارد من التعريفات الجمركية.

إن التدابير المتخذة في مشروع قانون المالية 2007 والتي تهدف الحكومة من ورائها إلى تحقيق أهدافها المسطرة في القطاعات المختلفة، نحاول أن نستعرض أهمها وفق المنهجية الآتية :

القطاع المالي :

إن القطاع المالي في بلادنا إذ تبرز فيه بعض المؤشرات الإيجابية، إلا أنه يعاني جملة اختلالات وجب التصدي لها بحزم وعزم وبكل فاعلية وصرامة، كما يأتي :

- مواصلة إصلاح القطاع المصرفي واستئصال بؤر الفساد والفضائح التي تتوالى على الرأي العام والتي أصبحت الصفة السائدة مع الأسف في هذا القطاع، ودفعه للإسهام في دفع وتيرة الاستثمار والادخار. والمفارقة العجيبة في بنوكنا المختلفة أنك لو أردت فتح حساب بنكي ستجد صعوبات بيروقراطية، أما السرقات والتحويلات فأنتم أدري، والواقع أكثر دلالة.

- استقرار سعر الدينار يدفعنا إلى طرح فكرة تقويم قيمة الدينار من حيث العدد، وتأثير ذلك في الاقتصاد الوطني والقدرة الشرائية للدينار، والذي نقصد به تحويل قيمة الدينار من دينار إلى 10 دج والذي نعتبره قيمة الدينار في السوق المالية.

- اغتنام الفرصة التاريخية لارتفاع أسعار المحروقات للخروج من تبعية تمويل ميزانية الدولة للجباية البترولية، والاعتماد

من هذه الوزارة أن تكون وزارة منشئة لمناصب الشغل وتطويرها ودعمها، لا وزارة لتقنين التسول وتعليمه.

- قطاع السكن :

رغم المساعي المبذولة، والبرامج المسجلة الطموحة، والمنجزة، والتدابير المتخذة، تبقى أزمة السكن قائمة وستبقى، نتيجة، وبكل بساطة، الخيارات والمعطيات التي يتم من خلالها تصنيف الفئات الاجتماعية وكذا نوعية السكن، والأوعية العقارية، وعدم احترام مواعيد الإنجاز والتسليم.

لذا لا بد من دراسة حقيقية وتطبيق معايير علمية وتقنية ميدانية، مع وضع بطاقة وطنية للسكن، حتى يتم توزيع السكن على مستحقيه، ولمن تتوفر فيهم شروط الاستحقاق والاستفادة.

- القطاع الفلاحي :

إن الأموال المخصصة لهذا القطاع

السيد رئيس الجلسة : أشكر السيد ميلود قادري رئيس المجموعة البرلمانية لحركة الإصلاح الوطني، وأحيل الكلمة مباشرة إلى السيد ميلود شرفي، رئيس المجموعة البرلمانية للتجمع الوطني الديمقراطي .

السيد ميلود شرفي : بسم الله الرحمن الرحيم ، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.
سيدي الرئيس الفاضل،
السادة الوزراء،
زميلاتي، زملائي النواب،
السيدات والسادة أعضاء الأسرة الإعلامية المحترمة،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

سيدي الرئيس،
أود في البداية أن أتوجه إلى شعبنا الأبوي بأخلص الأمنيات والتهاني بمناسبة شهر رمضان الكريم راجيا من المولى عز وجل أن يتقبل عملنا وصيامنا وقيامنا بمزيد من الأجر والثواب، وأن تبقى بلادنا في مأمن من كل أذى وفي استقرار وطنائنا وخير وازدهار بفضل جهود بناتها وأبنائها.

إن اللجوء إلى المزاد العلني مع توفير شروط الشفافية والتحديد المسبق لأي شيء يخص استخدام العقار المعروض للبيع والرقابة البعدية على الاستعمال، هي وحدها الشروط الكفيلة بحصول المستثمرين الحقيقيين على العقار الذي يحتاجونه.

- التشغيل :

يشكل موضوع التشغيل، موضوع الساعة في المجتمع. فأصحاب الحرف وخريجي معاهد التكوين والجامعات والمعاهد الوطنية، أضف إلى ذلك جحافل البطالين من كل الأعمار، ورغم ما يقال عن نسبة البطالة وانخفاض نسبتها في الفترة الأخيرة، إلا أن الواقع يثبت عكس ذلك ، لأن المعايير المعمول بها غير واقعية.

فإذا كان صاحب الراتب يعاني صعوبة التأقلم مع الحياة المعيشية والقدرة الشرائية، فماذا عن عديمي الدخل والبطالين؟!

وحفاظا على الأمن الاجتماعي وعلى كرامة المواطن، وجب على الحكومة أن تبادر باتخاذ كامل التدابير لتحسين ظروف المواطن الجزائري في كل المستويات مع وضع سياسة وطنية واضحة المعالم حتى تتمكن من القضاء على المحسوبية والفتوية.

- قطاع التضامن الوطني :

رغم ما خصص لقطاع التضامن الوطني من اعتمادات مالية هامة جدا، تبقى مساحة الفقر والفاقة والحاجة تفوق جهود الدولة والمحسنين وأهل الخير في هذا البلد، ولكن ما يؤسف له أن يقف الوزير المكلف مفاخرا بتوزيع الدولة لأكثر من مليون قفة، حيث لم يدرك معاليه أن في الوقت الذي يريد أن يفتخر بذلك، إنما يكشف عن حجم المأساة الوطنية في انتشار الفقر والجوع.

إننا ننتظر من هذه الوزارة أن تسهم طبقا لمسؤولياتها في إزالة الفقر وإرجاع العزة والكرامة للموطن بالتنسيق مع القطاعات الأخرى المعنية، فتحول الاعتمادات المالية المخصصة للتضامن الوطني إلى اعتمادات منتجة يستغني أصحابها عن التسول ويسهموا كغيرهم في زيادة موارد الخزينة بدل التفاخر بقفف رمضان، والأمهات العازبات اللاتي تم إسكانهن ... نريد

لهذه السنة ومشروع قانون المالية لسنة 2007 قد جاء بكل رخص إنجاز البرامج لكل ما قرره الدولة في المستوى الوطني أو الجنوب الكبير أو الهضاب العليا. ومن ثمة، لم تبق حجة أو فرصة للتقصير عن ضمان أو تسريع وتيرة الإنجازات.

كما أننا في التجمع الوطني الديمقراطي مرتاحون للاعتمادات المالية الضخمة التي سجلت في باب الاستثمارات لتمويل هذا البرنامج الخماسي، اعتمادات تقترب من 5000 مليار دينار جزائري في قانون المالية التكميلي لسنة 2006، ومشروع قانون المالية لسنة 2007، وذلك حجم لم تحظ الجزائر بتجنيده سابقا حتى طوال عشرية كاملة.

إن المجموعة البرلمانية للتجمع الوطني الديمقراطي ترحب بهذه المعطيات ليست كطرف في التحالف الرئاسي فحسب، بل كون هذه المعطيات تبشر بمستقبل واعد لشعبنا.

ونحن نتكلم عن مصادر الارتياح، يجب إضافة الضمان المالي الموجود لتجسيد البرنامج الخماسي للرئاسي للتنمية، وذلك من خلال الرصيد الموفر في مستوى صندوق ضبط الإيرادات والذي يجتاز حاليا 2500 مليار دج، وهنا أيضا أقول إن العودة للذاكرة منفعلة كون مثل هذا المبلغ يجتاز 3 سنوات من جميع الموارد المالية للبلاد في ماض قريب جدا، ونحن اليوم نتحدث عن هذا المبلغ لادخار وضمان لبلادنا.

السيد الرئيس،

بعدما تحدثنا عن مصادر ارتياحنا عن مستقبل تجسيد برنامج فخامة رئيس الجمهورية، قد يكون اجتهادنا ناقصا إذا لم نجلب الانتباه إلى النقائص التي ما تزال تتطلب جهدا مخلصا أو خالصا.

واحتراما للوقت المسموح، سأختصر هنا في ثلاثة مجالات :
أولا : يجب أن تسهر السلطة التنفيذية مركزيا ومحليا بكل حزم على احترام الآجال المسطرة لإنجاز البرامج المختلفة، ذلك أن ضمان الموارد المالية يبطل اليوم أية حجة كانت، ومن ثمة، يجب تجنيد العنصر البشري وتحسين طرق الرقابة للابتعاد عن عملية إعادة التقييم المالي للمشاريع المنجزة من التأخرات، والتي هي في الواقع كذلك فرص للتلاعب بالمال العام عبر صفقات مغشوشة ومشبوهة.

إن نقاشنا اليوم هم القضايا الاقتصادية والمالية والاجتماعية ، يعد الأول منذ بداية هذه السنة. ومن ثمة، فإن المجموعة البرلمانية للتجمع الوطني الديمقراطي تراه بداية موفقة وفرصة لتقييم مسار بلادنا في هذا المجال.

وهنا لا يسعنا في التجمع الوطني الديمقراطي ، الذي ساند السيد رئيس الجمهورية، إلا أن نعبر عن ارتياحنا العميق للتجسيد الميداني لبرنامج، برنامج أسهم حزينا في ترقيته أثناء الحملة الانتخابية لسنة 2004.

بالفعل، وبعد البرنامج الخماسي لدعم التنمية، جاءت خلال هذه السنة البرامج الخاصة بولايات الجنوب وولايات الهضاب العليا.

وقد أتت هذه البرامج الثلاثة بوسائل تحقيق التزامات رئيس الجمهورية سواء أعلق الأمر بمليون سكن أم بمليون منصب شغل أثناء الخماسي، أو تعلق الأمر كذلك بالعديد من المرافق العمومية في مجالات الري والنقل والتكوين وسوى ذلك من القطاعات والمرافق.

وإننا سعداء بالوفاء بهذا الوعد في الميدان ليس من منطلق مساندة حزينا لرئيس الجمهورية فحسب، بل أيضا كون الرهان هنا ليس إلا مستقبل شعبنا وبلادنا.

وفي النظرة نفسها لمسار بلادنا التنموي، لا يسعنا كذلك إلا أن نقول إن هذه البرامج تقطع كل يوم أشواط هامة في تجسيدها ميدانيا، وأحسن دليل على ذلك هي تلك التقارير الإعلامية التي تختتم جلسات تقييم عمل مختلف القطاعات، والتي تمت بإشراف وسلطة فخامة السيد رئيس الجمهورية ورقابته شخصيا.

ودون شك أن الأخبار التي وردت من رئاسة الجمهورية مؤخرا عن قطاع البناء والسكن تكون قد حملت آمالا كبيرة للمواطنين والمواطنات، وهي أنباء تؤكد أن إنجاز أكثر من مليون سكن أصبحت ورشة حقيقية في الميدان. ونحن نتحدث عن تجسيد البرنامج الخماسي لرئيس الجمهورية في مجال التنمية، لا يسعنا كذلك إلا أن نعبر عن ارتياحنا حوله فيما يتعلق بالجانب المالي.

هكذا وفي تجربة دون سابقة لها، رأينا قانون المالية التكميلي

إننا في التجمع الوطني الديمقراطي ضد الطرح الذي يتكلم حاليا عن بحبوحة مالية في البلاد، طرح انتحاري كونه يضعف تعبئة القدرات، طرح تكذبه قطعاً الوقائع.

لقد سمعنا نغمات حول برمبل سيصل إلى سعر 100 دولار، وهي نغمة سمعت في البلاد في بداية الثمانينيات، ونحن نشهد فقدان برمبل النفط ربع سعره في أقل من ثلاثة أشهر.

إننا ندعو الله عز وجل أن يبقى برمبل النفط في أعلى سعر ممكن ولأطول مدة ممكنة. لكن يجب ألا نكتفي بالدعاء فقط، بل يجب أن نسهر ونعمل من أجل تحرير البلاد من التبعية القاتلة للنفط ومن تنمية هشة كل مرة. إن هذه المعركة التنموية، تتطلب التضحيات والمثابرة وقد يراها البعض من المعارك غير الممكنة، ولكن ومهما كان الجهد المطلوب، ومهما كانت التضحيات الضرورية، فلم ولن نكن في مستوى تطوعات شعبنا العظيم، الذي قدم التضحيات الجسام من أجل استرجاع استقلال الجزائر وتحقيق تنميتها وتقدمها.

إن الرهان يكمن اليوم في الابتعاد عن الخطاب الديماغوجي من جهة، والتمسك بشمولية النهج الاقتصادي والاجتماعي من جهة أخرى. فالابتعاد عن الديماغوجية يتطلب على سبيل المثال عدم نحر المؤسسات الاقتصادية الفاقدة لكل توازنها المالية، وذلك حرصاً على الأوضاع الاجتماعية للطبقة الشغيلة. وإذا نكتفي بهذا المثال فقط فيما يتعلق بضرورة الابتعاد عن الديماغوجية، نرى من واجبنا الإلحاح على ثلاثة إجراءات هنا سعيًا منا للإسهام في الجهود التي ستحرر الجزائر من التبعية للنفط.

أولاً : يجب على الدولة أن تحرص على تجنيد موارد مالية هامة من الخزينة العمومية وميزانية الدولة لإعطاء دفع للإنتاج الوطني خارج المحروقات وذلك على سبيل المثال وليس الحصر.

أ- الإسهام في تمويل برامج تأهيل المؤسسات الاقتصادية العمومية والخاصة.

ب- الإسهام في تخفيض كلفة القروض للاستثمار في المؤسسات وكذا الأعباء الجبائية في مستوى الوحدات الإنتاجية.

ج- المزيد من الدعم المنطقي لإحداث مناصب شغل في مستوى المؤسسات الاقتصادية أو بمبادرة طالبي العمل مباشرة.

ثانياً : إن العدد الضخم للمرافق العمومية المسجلة في الخماسي وكذا آلاف الملايير من الدينارات المجددة لتمويلها هي معطيات فتحت شهية كبيرة للراشيين والمرتشين لتبديد المال العام.

ومن ثمة، وخاصة وأن الدولة تسترجع قواها بعد أزمة طويلة، فإننا في التجمع الوطني الديمقراطي نساند ونناشد مكافحة الرشوة والاختلاس دون هوادة أو رحمة. ولا يسعنا إلا أن نحیی عزم السيد رئيس الجمهورية في هذا الكفاح ضد الفساد، والتنويه بتجنيد العدالة الجزائرية وجهودها في هذه المعركة راجين توسيع هذا العزم والجهد في كل أوساط الإدارة الجزائرية.

ثالثاً : فيما يتعلق بتوصيات ضمان فعالية كاملة للبرنامج الخماسي التنموي، يناشد التجمع الوطني الديمقراطي باتخاذ الإجراءات والقرارات التي يجب أن ترافق الإنجازات.

فننصح الحكومة ونناشدها بفتح المناصب المالية اللازمة، والحرص على تكوين عشرات الآلاف من الأعوان والموظفين الضروريين لتأطير ما ينجز وسينجز من ثانويات ومستشفيات وجامعات ومرافق أخرى لكي نبتعد عن الحالة المعروفة والمتمثلة في فتح مرفق عمومي جديد يسعد له المواطن إلا أنه يبقى في كثير من الأحيان دون إطارات أو دون فعالية، ومن ثمة يحدث هذا الوضع تدمر المواطنين الذين سعدوا له سابقاً.

كما نناشد الحكومة أن تحرص من الآن على ضبط وضع آليات التسيير لبعض المرافق العمومية الثقيلة، ذلك أنه لا جدوى من إنجاز الطريق السريع أو ميترو العاصمة أو محطات تحلية مياه البحر، إذا لم نتأهب من الآن لإحداث آليات تسييرها بالكفاءات اللازمة والطرق المتماشية مع اقتصاد السوق، لأن العكس قد يكون بعد مرور السنوات، تذيير مئات الملايير من الدينارات، ومرافق عاطلة ومتدهورة.

السيد الرئيس،

بعدها عبرت عن سعادتها لأسباب عديدة، وأوصت ببعض الإجراءات لمرافقة برنامج التنمية الوطنية ترى المجموعة البرلمانية للتجمع الوطني الديمقراطي أن هذا النقاش عن مشروع قانون المالية فرصة مناسبة للإدلاء ببعض آرائها عن مستقبلنا الاقتصادي.

لقد رحبنا بقانون الوظيف العمومي، كما رحبنا بنتائج الثلاثية الأخيرة فيما يتعلق بالقدرة الشرائية للعمال، وهي إجراءات تأتي من وقت إلى آخر في بلادنا، لكن يكمن التحدي الجديد والضروري اليوم في التكفل بطليعة البلاد من إطاراتها ونخبها، وهذا التحدي أمر تفرضه الوقائع اليوم، سنذكر منها هنا بعض الحقائق.

أ- إن الدولة وهي تسعى اليوم إلى الحد من هجرة الإطارات، ستقدم لا محالة على جرد القدرات البشرية اللازمة للتكفل بمهامها، ومن هنا يتوجب عليها مراجعة مكانة الإطار في جميع القطاعات.

ب- يعد الاستقرار في جميع البلدان وخاصة تلك التي تركز على الديمقراطية، تحديا يتطلب وجود الطبقة المتوسطة وحيويتها، وهذه الطبقة تتكون أساسا من إطارات البلاد وأغلبها في صفوف الدولة. ومن ثمة، يصبح واضحا أن ترقية الديمقراطية وجعلها نعمة للبلاد بعيدا عن التطرق في أي شكل كان، يجعل من الضروري اليوم التكفل بالطبقة المتوسطة وترقية مكانة الطليعة الوطنية من إطارات وكفاءات.

تسعى الجزائر التي تخوض اليوم معركة المصالحة الوطنية، إلى مصالحة الجزائريين مع الذات. وإن هذا الرهان التاريخي الذي رفعه السيد رئيس الجمهورية والذي نسانده بقوة والذي يلتف حوله الشعب الجزائري بأغلبية ساحقة، يعد رهانا يتطلب وسائل ومثابرة لتجسيده.

إن المثابرة نضال وعمل يومي، وإن الوسائل موضوع نقاشنا اليوم عن مشروع قانون المالية للسنة القادمة، ذلكم ما جعلنا في المجموعة البرلمانية للتجمع الوطني الديمقراطي نصاب دعنا لهذا النص ببعض الإلحاحات والاقتراحات للمزيد من الفعالية في نهج تجسيد برنامج السيد رئيس الجمهورية، والوصول إلى مبتغاه المنشود وهو مصالحة الجزائريين مع الذات في بلد يزخر بتنمية مستدامة، ويرتكز على ديمقراطية محمية من هشاشة تقلبات سعر برميل النفط.

تلكم هي نظرتنا وتصورنا لتعزيز الاستقرار...

ونشير هنا إلى أن جميع هذه الإجراءات عرفت في بلدان أخرى وأسهمت في الإقلاع الاقتصادي الحقيقي حتى في دول أوروبية.

تملك الجزائر اليوم ظرفيا الوسائل والموارد المالية التي تسمح بمثل هذا التحفيز الاقتصادي، وما ستجده الخزينة العمومية من دعم مالي لهذا الإقلاع الاقتصادي، لا يمثل في الواقع إلا ادخار مسبق لموارد مستقبلية، سواء أعلق الأمر بمداحيل جبائية أم بتشغيل المواطنين، وجراء ذلك تخفيف مصاريف التضامن الوطني.

ثانيا : إن التجمع الوطني الديمقراطي يناشد بالحاح الإسراع في إصلاح الجباية المحلية.

صحيح أن التجمع الوطني الديمقراطي يساند إصلاح ميزانية الدولة، غير أن هذا التطور والإصلاح سيبقى دون جدوى إذا لم يتكفل بالمالية المحلية.

صحيح أن التجمع الوطني الديمقراطي يناضل من أجل تقسيم إداري جديد، لكن ستبقى هذه العملية دون جدوى إذا لم تتكفل جديا بالموارد المحلية، وأحسن دليل على ذلك هو وضع البلديات التي تعرف أكثر من 1000 منها عجزا ماليا خانقا جعل مبدأ اللامركزية مجرد حبر على ورق. صحيح إننا في التجمع الوطني الديمقراطي نساند ترقية الديمقراطية التعددية وتمثيل المجتمع من خلال المجالس المنتخبة، ونساند كذلك إصلاح القوانين الأساسية للمجالس البلدية والولائية، غير أن هذا الإصلاح يبقى مشلولاً طالما لا نصل بالبلاد إلى منح الهيئات المحلية، الموارد المالية الضرورية مع تحويلها للقرار والمسؤولية في بعض المجالات.

إن إصلاح الدولة والحكم الراشد وكل هذه التسميات التي يضطلع شعبنا بمحتواها، تمثل أفقا يرتكز في جانب واسع على إعادة النظر في منظومة الجباية، وإعادة الاعتبار لمالية الجماعات المحلية، ومن ثمة إدخال المنطق والعقلنة في التسيير عبر مختلف ربوع الوطن.

ثالثا : إننا في التجمع الوطني الديمقراطي نلح على رعاية الطليعة الوطنية والعناية الخاصة بالكفاءات الوطنية في كمال المجالات.

من مساعي التعجيل بإدخال الجسد المتمالك إلى غرفة الإنعاش سنة 2000 فأخراجه منها إلى جناح النقاهة سنة 2004، ومنه إلى رواق السباق ومجابهة تحديات العصر ورهاناته الآتية والمستقبلية.

ذلك أن برامج أولية وأخرى تكميلية، يشاهدها العام والخاص ويشهد لها الجميع، نراها طموحة إلى درجة تمكنها من ضمان قفزة نوعية ووثبة متميزة، قادرة على إدارة عجلة التنمية الشاملة في إطار سياسة تهيئة الإقليم والتنمية المستدامة.

شواهد ماثلة أمامنا، ومعالم واضحة على طريق الحركة الواسعة التي صارت تعيشها البلاد بعد التشافي والمعافاة من الوعكة التي ألمت بها خلال السنوات العجاف، التي كانت أيامها قاسية وقلقة تلتفح الأمة بشواظها الحارق، والتي من غير الممكن أن تبقى ننظر إليها في ندم، ونرى من حولنا في خوف، ومن أمامنا في يأس، أي يجب أن ننسى ولا نبقى نأسى ولا نصغي لضعاف النفوس الذين تسكرهم خمرة المنصب، ويبطّهم المركز الاجتماعي، وتدفعهم إلى الغرور والطيش فرصة كانت قد أتتحت بفعل فاعل.

فما زاد حنون في الإسلام خردلة... ولا النصارى لهم شغل بحنون

لأن شر الناس من لا يبالي أن يراه الناس مسيئا، ومن ترك الديك يجتاز العتبة، فإنه يراه قريبا فوق المائدة، ومن استرعى الذئب فقد ظلم.

نقول هذا ونحن نعرف أنه ليس علينا أن نقنع الناس برأينا الحق، ولكن علينا أن نقول للناس ما نعتقد أنه الحق، مبررنا أنه إذا ما تقصينا الحقائق، ورتبنا الوقائع، فإننا أمة لها أكثر من معلمة، أمة ميسورة أفاء الله عليها من فضله ووسع عليها من رزقه، فيجب ألا يبقى فيها بطن جائع، لأن البطن الجائع لا إذن له، وألا يبقى فيها جسم عليل، لأن العليل عنصر عاطل لا هم له إلا السقم الذي يعانيه.

الآن وقد جنحنا للسلم كافة، وكفكفت الدموع، واندملت الجراح، وهاهي الأحزان تتبدد، بل تتبدل بالأفراح، ذلك بفضل الرحمة، والوئام وما استكمله ميثاق السلم والمصالحة الوطنية من بعدهما.

السيد رئيس الجلسة : أشكر السيد ميلود شرفي، رئيس المجموعة البرلمانية للتجمع الوطني الديمقراطي، وأحيل الكلمة إلى آخر متدخل في هذه الجلسة، السيد العياشي دعدوة، رئيس المجموعة البرلمانية لحزب جبهة التحرير الوطني.

السيد العياشي دعدوة : رحم الله شهداء 17 أكتوبر وكل شهداء الواجب الوطني.
السيد الرئيس،
السادة الحضور،

السيد الوزير،

في مثل هذا اليوم، ومنذ 365 يوما خلت، التقينا في هذا الهلال الخصيب، ليس من أجل مجرد اللقاء فحسب، وإنما من أجل مال وأعمال هما أمانة في أعناقنا جميعا، صرفا وترشيدا وتسييرا وتشجيعا.

وكنا قد باركنا جوانب وهنأنا في أخرى، ونبهنا وسألنا، وكنتم قد أصغيتم باهتمام مشكورين، ولو أنكم لما أجبتم، كنتم قد أجبتم مقتضيين. وفي الختام، اتفقنا على أنه قد أفلح من تركى، وبعضا الشعب هش، وعليها توكأ.

واليوم ونحن نعيش وفرة في المال وراحة أحسن من ذي قبل في الببال، والتشريع قد قطع أشواطا معتبرة، والدولة لم تبخل في رصد الأموال عبر قنوات قوانين المالية السنوية منها التكميلية، وآليات خاصة أخرى استثنائية، يبدو أن القضاء شمر على ساعده بكفاءة ورزانة، وهو يطارد اللصوصية المتفشية، وتراكمات التبيد والتهرب والاختلاسات التي أطالت المال العام وهي الملفات الشائكة المعقدة...!

السيد الوزير،

قد ينكر الفم طعم الماء من سقم... وتنكر العين ضوء الشمس من رمد

ذلك أنه لا يمكن لأحد، مهما كان مشربه ومنهله، أن يجحد أن المؤشرات الإيجابية والتدابير التي تطبع مالية البلاد في المستويين الجزئي والكلّي، تدل على أن نجاعة السياسة المتتهجة في تحسين التوازنات الاقتصادية هادفة، وهي تدفع بالمسار التنموي في البلاد نحو التقدم والازدهار والرفاه، بدءا

9- إن فخامة رئيس الجمهورية تدخل مشكورا لإصلاح الاختلالات التي عرقلت مشروع الطريق السريع شرق-غرب، فهل من تهيئة للمرافق ذات الضرورة القصوى للمسافر، والتي من المفروض أن يتزامن تحضيرها مع انتهاء أشغال الطريق أو قبلها لأهميتها، واهتمام المواطن بها؟ الرجاء الاستفاضة في الشرح.

السيد الوزير،

إن قراءتنا لمشروع قانون المالية لعام 2007، توصلنا إلى التشريح الآتي :

1- من الناحية المالية :

إذا كنا نفتخر بل نعتز ونشيد بالجهود المبذولة في التسديد المسبق للديون الخارجية ومستحقاتها في النوادي أو في الإطار الثنائي، فإننا نبقى نطالب بما يأتي :

أ- العمل أكثر على إيجاد إصلاح عميق لميزانية الدولة مستقبلا من خلال إحداث الانسجام بين ميزانيتي التسيير والتجهيز.

ب- الدعوة الملحة بالتوجه بجد وبتحكم في الإصلاح البنكي والمصرفي لأهميته في ترقية الاقتصاد الوطني، وقد وعدتمونا بذلك العام الماضي ووعد الحردين، هل من جديد في الموضوع؟

ج- متى يتم القضاء على ظاهرة العجز المسجل سنويا في الموازنة المالية ومصادر تمويلها وترشيد نفقاتها.

2- من الناحية الاقتصادية :

نبقى نلح دائما ونطالب دوما بضرورة :

أ- حماية الاقتصاد الوطني من الأساليب والممارسات المضرة كالفساد والرشوة والقروض الوهمية منها والمدبرة والاقتصاد الموازي، وغير ذلك...

ب- تأهيل المؤسسة الاقتصادية العمومية باعتبارها مصدرا للثروة، وتمكينها من الوقوف بتحد في وجه الرهانات ما ظهر منها وما بطن.

ج- العمل على إزالة العوائق الإدارية والمالية أمام الاستثمارات المحلية والأجنبية.

د- تفعيل القطاعات الاقتصادية الأخرى من غير المحروقات تحضيرا لما بعد عصر النفط، وفي مقدمة ذلك الفلاحة والسياحة.

وبالفعل توقفنا عن جلد الذات ونحر الذات وقتل النفس التي حرم الله، ورتبنا البيت، وبنجاح نستكمل التشييد، فبنيني عرشا شدادا إن شاء الله، بغرس الأوتاد على الصبح، وإرساء القواعد على الأفلح، هذا إن استرجعنا المال المسروق وحافظنا على ما في الصندوق.

ومن هذا القبيل، سمعتم من الزملاء. خلال النقاش العام المتعلق بمشروع قانون المالية لسنة 2007- مدحا كثيرا، سمعتم إطراء كثيرا وأنتم له... وسمعتم أكثر من ذلك لوعة ولوما وعتابا وأستلة حائرة... دعوانا أن تكونوا لها في ردودكم.

لا تقل لي إني أسمع كلاما مبهما، وأنتم المسؤولون على التفسير والتأويل إلا إذا أبيتم وأرجو ألا تأبهوا، بل إنبهوا.

الآن وقد بلغ الزمن المشترك بيننا حولا كاملا، ونحن نؤسس لمالية وتسيير حول آخر، ونحن الذين ندعي أننا ملأنا البر والبحر والجو نصرا، أسألك :

1- ما يزال المطلب يتجدد ببعث قانون ضبط وتنظيم الميزانية، فما سبب التأخير والتأجيل؟

2- لماذا الإبقاء على السعر المرجعي المقدر بمبلغ 19 دولارا، وإعداد الميزانية تم على أساس 49 دولار؟

3- إذا كانت العناية بصندوقتي الجنوب والهضاب قد بلغت المراد، هل لكم أن تحدثونا عن سياسة تثبيت السكان في مناطقهم من خلال هذا التخصيص الواعد؟

4- ما المنظور عندكم في تحقيق مناصب عمل دائمة، وإنشاء مؤسسات قادرة على المواجهة والتحدي بعيدا عن سياسة الهروب إلى الأمام؟

5- هزات اجتماعية وظواهر شغب كثيرة كان سببها انقطاع التيار الكهربائي باستمرار، وانعدام الماء الشروب صيفا، وعدم تعميم شبكة الغاز الطبيعي. فما العلاج؟

6- هل من إمكانية أو وعد بتأمين نقل جثمان المغتربين إلى أرض الوطن؟

7- الدعم الفلاحي ضئيل وضعيف، مقارنة مع دوره في تأمين مستقبل الأجيال شغلا ومعيشة وكرامة، وبخاصة في عصر ما بعد المحروقات. هل من مزيد؟ لا نحو التجميد...!

8- النقل هو شرايين الحياة-البلاد واسعة- والهازيون من النار عادوا إلى مضاربهم. هل من تطوير في هذا المجال وبخاصة مع السكك الحديدية؟

د- تفعيل التنمية البشرية وتطويرها (التربية والتعليم والتعليم العالي والبحث العلمي والصحة ومكافحة البطالة ومحاربة الفقر...)

هـ- محاربة الآفات الاجتماعية، والإجرام المنظم بطرق أنفع ووسائل أجدى.

و- الإسراع بتحسين النصوص المتعلقة بتوزيع السكن الاجتماعي وتطويرها مع الزيادة المقررة في الأجور.

السيد الوزير،

الآن وقد رسمنا وإياكم الجزائر طائرا جميلا، بلبلا صداحا وهي كذلك، وإن كنا قد تحدثنا جميعا بوضوح عن جناحها الداخلي، فتعالى نرحل سويا عبر الجناح الثاني، ونحلق في أجواء العالم الخارجي، وأسألك... فلا تبخل علي بالجواب، بل أمنن واستكشر.

1- لقد انخفضت المديونية إلى مبلغ 7 ملايين دولار، هل بقي لصندوق النقد الدولي دور في تحديد السعر المرجعي؟

2- ما المتظر من مسار "برشلونة" وقد مرت 11 سنة دون جدوى؟

3- ما الفائدة من الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، ومؤسساتنا في حالة عجز لاستغلال اتفاقية الشراكة هذه؟

4- كثرت الوعود بالانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.

فمتى يتم ذلك؟ وماهي الانعكاسات الإيجابية منها والسلبية؟

5- هل يمكن الحديث عن الاتفاقية مع فرنسا وما مصيرها؟ وما الجدوى الاقتصادي التنموي منها؟

السيد الوزير،

وحتى لا تتعثر قدم بعد ثبوتها.

يصف ذووا الحس الرهيف، من مثقفينا شعرا وفنا ورسمنا، بلدنا بإمرأة حسناء ما كان أبوها إمرأ سوء، وما كانت أمها بغيا، ولذلك كثيرا ما سمي آباء قطر شقيق. بناتهم باسم الجزائر.

والمرأة، السيد الوزير، إما أن تكون حاملا، وإما أن تكون غير ذلك. أما أن تكون بين حامل أو غير حامل، فأمر مستحيل ومردود.

وهاهي الجزائر حملت رجالا دفعوا البلاء أولا، وسددوا النذر ثانيا، فيجب نحن ألا نرتخي ثالثا.

و- الإسراع في تسوية العقار الصناعي وحماية العقار الفلاحي.
هـ- المحافظة على ارتفاع المؤشرات الاقتصادية الكلية، والدعوة إلى تكثيف الحضور القوي للدولة في مجال الضبط الاقتصادي والتجاري.

3- من الناحية الاجتماعية :

تنويعا بقرارات فخامة رئيس الجمهورية، وتشمينا لعمل الحكومة في الفترة الوجيزة الأخيرة التي أسفرت عن لقاء الثنائية بتاريخ 3 يوليو سنة 2006، فإننا نشيد بالزيادة المعتمدة التي مست أجور عمال الوظيفة العمومية ونهنيء :

- 500000 موظف استفادوا زيادة تتراوح من 250000 إلى 850000.

- 900000 متقاعد استفادوا رفع المنح إلى 10000 دج.

- 121.248 صاحب معاش الذين تقل علاوات تقاعدهم عن 700000 سنتيم والذين استفادوا تعويضا تكميليا.

من المعروف أن العقد الوطني الاقتصادي والاجتماعي هو آلية لترقية مسار الأمة في النمو والتنمية. وباعتباره إطارا متميزا للمسؤولية، وأداة فاعلة في الحوار الوطني، الذي يجعل من العمال المحور المركزي في السياسة التنموية، يعد الوصول إلى إبرام عقد وطني اقتصادي واجتماعي بين الشركاء الثلاثة بتاريخ 30 سبتمبر سنة 2006، بمثابة الرد المناسب والحاسم على التحديات التي تواجه البلاد، كونه أداة جديدة ناجعة في إحداث مناصب شغل جديدة، ومن ثمة، تحضير البلاد للانتقال إلى مرحلة ما بعد البترول في كنف الحوار والمصالحة الاقتصادية والاجتماعية، كالاتفاق الذي حسم أمر رفع الأجر الوطني الأدنى المضمون من 10000 دج إلى 12000 دج.

هذا فضلا عن الاتفاقات القطاعية التي تغطي حوالي 04 ملايين عامل بما يسمح برفع أجور عمال القطاع الاقتصادي.

إلا أننا ورغم نجاحات حوار صيف 2006 الثنائي منه والثلاثي، تبقى حريصين كل الحرص على ضرورة :

أ- بقاء فتح ملف شبكة الأجور للمراجعة.

ب- مواصلة الإصلاح في مستوى الجبهة الاجتماعية بما يخدم ظروف واهتمامات مختلف شرائح المجتمع وانشغالاته.

ج- التكفل بالفئات المحرومة والمعوقة.

الجلسة، أشكر أولا السادة رؤساء المجموعات البرلمانية على هذه التدخلات القيمة.

ثانيا، أعلن للسيدات والسادة النواب أننا سنستأنف أشغالنا غدا الأربعاء في الساعة التاسعة والثلاثين دقيقة ليلا للاستماع إلى ردود السادة الوزراء على انشغالات السادة النواب، وكذا إلى رد السيد وزير المالية.

كما أعلم السيدات والسادة أعضاء لجنة المالية والميزانية، أن اللجنة ستشرع ابتداء من الغد في حدود الساعة التاسعة والدقيقة الثلاثين صباحا في دراسة التعديلات المحالة عليها. شكرا للجميع والجلسة مرفوعة.

**رفعت الجلسة في الساعة الحادية عشرة
والدقيقة الرابعة والثلاثين ليلا**

وهاهي تحمل مالا وفيرا، فوضعت مشوها كثيرا.

صحيح أن الأم تحمل وتضع كرها، وبوهن على وهن، لكنه كره من نوع آخر لا غل فيه ولا حقد. إنه وهن من نوع آخر لا كره فيه ولا بغض. لكن علينا ألا نضني بلدنا، لأنه، كما تعلمون، لا توجد منطقة بين الجنة والنار. وحتى لا يقع الانقلاب على العقبين، ولا الإسراف في الأمر، ولا التنازع فيه، فلا تظنون بنا غير الحق، حتى لا نظن بدورنا بكم غير ذلك.

صيام مقبول، شهر مبارك، عيد مبارك.

شكرا على كرم الإصغاء، و السلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة : أشكر السيد العياشي ددعوة، رئيس المجموعة البرلمانية لحزب جبهة التحرير الوطني. قبل رفع